وزير الإعمار والإسكان جاسم محمد جعفر لـ ( )

أعدنا ١٠٠ مليار دينار للمالية وتوقفنا عن تنفيذ مشاريع عديدة بسبب الأعمال الارهابية

بغداد / سها الشيخلي

أزمة السكن من اكثر الازمات تعقيداً التي تواجه الحكومة كونها تمس حياة اكثر من ٧٠٪ من ابناء هذا الوطن من الذين لا يملكون شبراً من ترابه.. وهم صغار الموظفين وذوو الدخل المحدود الذين يكتوون بنار الايجارات التي باتت في تزايد مستمر.. زيارتنا إلى وزارة الاعمار والاسكان ولقاؤنا الوزير المهندس جاسم محمد جعفر للتعرف على نشاطات الوزارة في جميع المجالات عامة وأزمة السكن خاصة.

القوانين تعرقل عملنا

يقول السيد الوزير ان هناك مجموعة من القوانين القديمة تقف حائلاً دون تحقيق طموح الوزارة في ايجاد الحلول لمشاكل عديدة ومنها ازمة السكن هذه القوانين البالية تقيد يدنا في العمل إلى جانب الروتين الحكومي.

ما يشغلنا الآن بالنسبة إلى ازمة السكن الخانقة هو مساعدة متوسطي الدخل وعلينا ان نوفر (٥٠٠) الف وحدة سكنية من الآن لغاية ,٢٠١٠

وطالبنا الوزارات بتشكيل جمعيات تعاونية تتحمل ٣٠٪ من البناء وصندوق الاسكان يتحمل ٥٠٪ تبقى نسبة ٢٠٪ يتحملها صاحب البيت أو الشقة السكنية.. على الحكومة ان تتحمل إضافة إلى مجانية الأرض (الخدمات + البنى التحتية)..

المواطن عليه ان يقدم مليوناً ونصف المليون مقدمة وبقسط مقداره ٥٠ ألف دينار شهرياً لمدة ٢٠ سنة تقريباً لكي يحصل على بيت بمساحة ٦٠ - ٧٠مترا مربعاً. اما كلفة بناء من هذا الطراز فهي ٥٠ مليون دينار عراقي..

قضية الاستثمار

واضاف السيد الوزير:

بالنسبة للاستثمار هناك عدة قوانين منها (القانون النفطي، القانون الزراعي، القانون التجاري) ولكن بعد دراسة مستفيضة استطعنا دمج تلك القوانين لتخرج بقانون موحد ارسل إلى مجلس شورى الدولة وهو غير مشجع بالنسبة لنا. ومع كل ذلك فنحن متفائلون من ان هذا القانون سيوفر لنا فرصاً لانجاز (٢) مليون وحدة سكنية لغاية عام ٢٠١٠ اذا ما تجاوز القانون المذكور الاشكالات التشريعية.

خطة استثمارية

واشار الوزير إلى ان وزارة المالية خصصت مبالغ قليلة لهذا العام. وضمن الخطة الاستثمارية السنوية على الوزارة ان تنفذ ١٤ مجمعاً في المحافظات.. كان لدينا ٢٢٠ مليار دينار ضمن خطة العام الماضي.. قوانين المالية تحددنا بارجاع ما تبقى من رصيد مبالغ للخطة عند انتهاء العام.. لذا قمنا بارجاع (١٠٠) مليار دينار إلى المالية..

اما لماذا ارجعنا مثل هذا المبلغ فأقول لك ان الملف الأمني هو السبب فمثلاً كان مخصص مبلغ (٨٠) مليار دينار إلى محافظة الانبار ولكونها منطقة ساخنة يتعذر تنفيذ مشاريع فيها تم صرف (٥) مليارات فقط من المبلغ المذكور، كذلك الامر في صلاح الدين، سامراء، الموصل رجعنا من تخصيصاتها (الموصل) ١٠ مليارات ايضاً بسبب عدم الاستقرار الامني الذي حال دون تنفيذ عدة مشاريع.!

طالبنا وزارة التخطيط التدخل لارجاع المبالغ فكانت الموافقة على المناقلة لجزء من المبلغ لبعض المحافظات..

قرية عصرية

في الاونة الاخيرة تمت الموافقة على انشاء قرية عصرية نموذجية في قرية بشير في محافظة كركوك، سكان هذه القرية عانوا من اضطهاد النظام السابق عام ١٩٨٢ تم تهجير سكانها وشردوا منها.. الآن نعد لهم قرية نموذجية بمساحة (٤٥٠) الف متر مربع ستبنى عليها دور بمساحة ١٢٠ متراً مربعاً وسيبدأ العمل وفق التصاميم المعلنة.

بانتظار الخدمات

❖علمنا ان مجمع سبع ابكار الاسكاني قد انتهى العمل منه لكنه لم يوزع لماذا؟

-السبب هو عدم اكمال البنى التحتية للمجاري وهي الآن لدى المقاول.. ولدينا آلية توزيع وفق قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٠ وستخضع للمزايدة واقل مبلغ سيكون ٥٠ مليون دينار عراقي.

❖لماذا لا يتم توزيع الاراضي على الموظفين ومساعدتهم مادياً لبناء دور سكنية لهم؟

-المشكلة تتلخص بما يلي:

١-التشريع على الارض معقد حيث لا يمكن تبديل صنف الارض فهناك الاراضي الزراعية التي لا يمكن استبدالها باراضٍ للسكن وهي في بغداد بمساحات كبيرة.

٢-قضية توزيع الاراضي انها وزعت بمساحات عديدة في العهد البائد لكنها لم تبن منذ عام ١٩٨٦, المواطن يعتبر الارض رصيداً مجمداً فهو ينتظر ان ترتفع اسعار الاراضي ليتاجر بها.

ولدينا خطة لدعم واسناد موظفي الدولة في كل الوزارات طالبنا بتشكيل جمعيات اسكانية في كل وزارة ومن جهتنا نوفر لهم الاراضي السكنية ثم تقوم الهيئة العامة للاسكان باعداد الخرائط لهذه المجمعات.

الارهاب هو السبب

❖وماذا بشأن المناطق الساخنة؟

-في محافظة الانبار لدينا عمل لبناء ٣ مجمعات سكنية لكننا متوقفون الآن بسبب ان المنطقة من المناطق الساخنة الارهابيون جنوا على انفسهم وعلى مناطقهم وحرموا سكان المناطق من هذه المشاريع. في الرمادي لم نعمل إلا بـ ٢٪ من التخصيصات المالية المرصودة لها..

الطرق والجسور

ويشير السيد الوزير إلى ان هناك ٦٧ جسراً في عموم القطر في حالة تعمير وتشييد وصيانة حيث لا يوجد جسر مدمر ومتروك.. وهناك جسور تعاني من طريقة اصلاحها مثل جسر الورار في محافظة الانبار والملف الامني هو السبب ولدينا مشاكل مع وزارة الموارد المائية بخصوص الجسر المذكور. محافظ الانبار وعدنا بالمساعدة لتجاوز الصعاب.. لدينا شركات عملاقة منها (آشور، حمورابي، المعتصم) نحاول الآن تأهيل معاملها الخاصة بالركائز الكونكريتية. وتطوير انتاجها القديم.

اعمار الجسور

❖ما دمنا نتحدث عن الجسور.. ما قصة جسر الائمة هل صحيح ما يقال ان بناءه غير متين وغير صالح للعبور؟

-جسر الائمة صالح للعبور ولدينا تقارير تثبت ذلك اما كونه ما يزال مغلقاً فالاسباب امنية بحتة وليست لاسباب فنية أو معمارية.

❖جسر الطالبية - حي أور من يتم انجازه؟

-انه في المراحل الاخيرة. نحن نهتم بالجسور كثيراً. وقد قامت شركة حمورابي باعادة اعمار جسر العباسيات في محافظة النجف والذي يربط مدينتي الحلة بالنجف والواقع على نهر الفرات بعد تعرضه إلى اضرار جسيمة اثناء حرب الخليج الاولى عام ١٩٩١ وبكلفة (٢) مليار و٧٤٦ مليون دينار.

❖جسر الشهداء يشكو الاهمال وتخسف ارضيته وتداعي سياجه.. هذا الجسر له خصوصية ومكانة لدى أهل بغداد فلماذا أهماله على هذا الشكل؟

-ملاحظة جديرة بالاهتمام.. اشكرك عليها..

صندوق الاسكان

يواصل السيد الوزير حديثه قائلاً:

-تم انشاء صندوق الاسكان عام ٢٠٠٤ برأسمال قدره(٢٠٠) مليون دولار كخطوة أولى للاسهام في حل جزئي لازمة السكن واقراض المواطنين لبناء وحدات سكنية وفق شروط محددة.. واستطاع الصندوق ان يقدم قروضاً لـ (٣٥٠٠) موظف كما تم شمول المتقاعدين بالقرض ايضاً وكذلك المواطنين المستفيدين من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية. مدة القرض هي (١٥) سنة اما الارباح فهي ٦٪ ويتم صرف القرض على مراحل البناء فمثلاً عند الوصول إلى مرحلة البتلو تصرف ٢٠٪ عند بناء السقف تصرف ٤٠٪ ما تبقى وهي ٤٠٪ تصرف عند الترميمات. اما مبلغ القرض فهو كالآتي:

١٨ مليون دينار داخل حدود امانة بغداد.

١٥ مليون دينار داخل مراكز المحافظات.

٧,٥٠٠ مليون دينار خارج حدود امانة بغداد وخارج حدود البلديات.

ونسأل:

❖مبلغ ٧,٥٠٠ مليون دينار.. انه مبلغ قليل والفرق واضح بين الـ ١٥ مليون وبينه. أي انه نصف مبلغ الفئة الثانية فلماذا مع ان الفرق بين (١-٢) ليس كذلك؟

-انه يتوقف على سعر الارض.. الاراضي خارج بغداد سعرها واطئ جداً.. ومع ذلك في النية رفع المبلغ إلى (١٠) مليون دينار.. ونحاول ان يكون صندوق الاسكان بنكاً للاسكان لكي يتعامل مع المستثمر لبناء مجمعات سكنية.. البنك الدولي لديه استعداد لتقديم (٨٠٠) مليون دولار تحت اشراف صندوق الاسكان بشرط ايداع المبلغ في البنوك الاهلية وليس البنوك الحكومية لارتباط الاخيرة بالروتين والقوانين التي لا حصر لها.

مدير بلديات محافظة ديالى وكالة:

تخصيصات وزارة البلديات غير كافية.. ومشاريعنا بقيت على الورق!

بعقوبة / عمر الدليمي

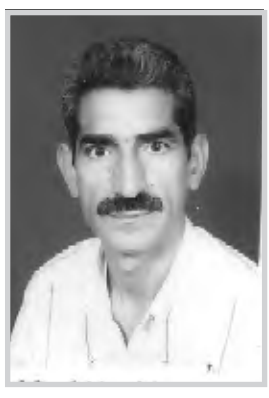

متعهدا يلتزم بشروط عقد ساحة بيع المواشي ويقيم دعوى ضد بلدية ديالى. والبلدية تقيم دعوى على مديرية مجاري المحافظة لانها خربت شوارع بعقوبة!

*تنظيم المدينة

كانت البوابة الاولى التي دخلنا منها لحديثنا مع المهندس كريم حسين عباس مدير بلديات محافظة ديالى وكالة.

من ان مدن المحافظة بشكل عام ومركزها "بعقوبة" على وجه التخصيص تعاني من فوضى التنظيم وغياب اللمسة الخصوصية والجمالية.

هناك فوضى في توزيع المهن على المحال الاختصاصية، زادت منها ظروف البلد الصعبة في جوانب الامن والاعمار والبطالة. شوارع وأرصفة بكاملها تحولت إلى أسواق ثابتة وأخرى مؤقتة "جنابر" وشوارع أخرى اتخذت كساحات وقوف للسيارات مع ان المدينة الصغيرة التي سلبت منها شوارعها الرئيسة بحجج أمنية، تعاني اختناقات رهيبة لم يخففها إلا الجهد الاستثنائي لرجال المرور في تنظيم إنسيابية السير.

مشكلة الساحات

أجاب مدير بلديات ديالى على ملاحظاتنا هذه قائلاً:

لا يجري تأجير الساحات داخل المدينة إلا بعد حصول الموافقات الأصولية وأولها موافقة دائرة التخطيط العمراني التي تنظر في تطابق هذه الساحات مع التصميم الاساس للمدينة. وهناك بعض الشوارع فيها "باركات" رسمية وحائزة على الشروط المطلوبة مؤجرة بشكل رسمي، لكن جشع بعض المستأجرين يؤدي إلى قيامهم باستغلال اكثر من الحدود المسموح بها مما يعرقل إنسيابية المرور وهنا يبرز دور رجل المرور في محاسبة الوقوف الخاطئ.

فضلاً عن المشكلة الأهم وهي قيام البعض ممن استغل ظروف البلد بالاستيلاء على الشوارع واتخاذها ساحات وقوف تؤجر للمواطن ولدينا في هذا المجال مخاطبات عديدة مع قائممقامية بعقوبة وبقية الوحدات الادارية لازالة التجاوزات واعادة حقوق البلدية والمواطن.

اما فيما يتعلق بالأجور المستوفاة عن الوقوف في الساحات الرسمية فنقول أن القانون لا يتضمن بنداً لتحديد الأجور ولكن يمكن للمجالس البلدية التدخل وفرض الاجور المنصفة ما بين المستأجرين والمواطن المستفيد من الساحة.

خراب الشوارع

اما عن شوارع المدينة وتنظيمها قال:

-دائرة مجاري ديالى مسؤولة عن خراب شوارع مدينة بعقوبة باحالتها مشروع الصرف الصحي إلى شركة "هوزان" وتلكؤها في محاسبة الشركة المذكورة، فهل من المعقول ان تستمر شوارع المدينة محفورة منذ عام ٢٠٠١؟ على دائرة المجاري متابعة الشركات المنفذة لمشاريعها ومن جانبنا فقد اقمنا دعاوى قضائية رسمية لألزام دائرة مجاري ديالى بتعويض بلدية بعقوبة عما لحقها من اضرار بسبب مشاريع المجاري في المدينة فضلاً عن الاضرار الناجمة عن مد خط مجار في شارع الحبوب بقضاء الخالص دون أخذ الموافقات الاصولية والذي تسبب هو الآخر باضرار كبيرة.

نحتاج للاجهزة التنفيذية أما ما يتعلق بتنظيم الاسواق فلا يمكن للبلديات وحدها النهوض بهذا العبء الثقيل إذ لا بد من تدخل الاجهزة التنفيذية الاخرى في الادارة والشرطة وكلنا نعرف ان الاوضاع الامنية تحول دون ذلك ناهيك عن الوضع الاقتصادي المتردي والبطالة المستشرية فلا يمكن منع مواطن بسيط من الجلوس على الرصيف وهو يعرض بعض الحاجيات أو المواد للبيع دون ان توفر له فرصة عمل.

مشاريع تنتظر المباشرة

❖وإذ نترك هذا الجانب إلى منحى آخر وهو مشاريع الخطة الاستثمارية لهذا العام يوضح مدير بلديات ديالى وكالة هذا الامر بالقول:

-خصص لنا في هذا الجانب "٩٠٠" مليون دينار لاعمال التبليط و"٤٠٠" مليون دينار لاعمال الاكساء في عموم مدن المحافظة، فضلاً عن "٥٠٠" مليون دينار لانشاء ابنية وقد رصد لبناية المديرية التي انتخب لها مكاناً بالقرب من المعهد التقني، وقد اعلن المشروع ونحن ننتظر قرار لجنة فتح العطاءات. اما بالنسبة لتخصيصات التبليط والاكساء فلقد اعدت كشوفاتها وانتخبت المشاريع وتم توزيع المبلغ وفق الكثافة السكانية لمدن المحافظة اذ كانت حصة مدينة بعقوبة ٢٥٪ من هذه التخصيصات وكل من الاقضية الاربعة الاخرى ١٧٪ ولناحية قره تبه وجبارة ٧٪ مجتمعتين، وهذه المشاريع في طور الاعلان.

وفي اطار مشاريع تسريع الاعمار المخصصة إلى محافظة ديالى تم رصد مبلغ "١٠,٦٨٦" مليار دينار وهي من أصل "٧٨" مليار رصدت للمحافظة وهناك مبلغ آخر ننتظر إقراره من أصل "٦٩" مليار دينار مخصصة ضمن برنامج تنمية الأقاليم لديالى وهذا المبلغ سيشمل كل نشاطات البلديات مثل هندسة المرور وتنظيم المدن واعمال التنظيف وإنشاء ورش مركزية وأية أمور أخرى قد تحتاجها البلديات.

وعن الجانب البيئي قال المهندس عباس:

-في مجال المحافظة على البيئة فقد تم تخصيص موقع للطمر الصحي الدائم على طريق كنعان - بلدروز وقد انجزنا تصاميمه وفق طرق علمية سنقدمها لمجلس المحافظة لغرض توفير التخصيصات. اما إنشاء المشاريع الكبرى مثل معامل معالجة النفايات فهي مشاريع ستراتيجية تتطلب قراراً وزارياً، لقد أضرت الحروب بالبيئة في المحافظة اذ تم قطع جميع اشجار الغابات العائدة للبلدية على طريق بعقوبة - بني سعد.

مشاريع سكنية

لماذا لم تتوسع المدينة شرقاً باتجاه اراضي معسكر سعد الملغى وهي صالحة للسكن والانشاءات؟

لقد تم تخصيص قطع من الاراضي لمديرية مرور ديالى وهناك دراسة لتخصيص "٢٠٠" دونم لانشاء مقر لديوان المحافظة على اراض معسكر سعد ولكن هناك تجاوزات كثيرة على الشوارع والمباني والاراضي العامة وقد سجلت البلديات اكثر من "٦٠٠٠" حالة تجاوز مختلفة ولكن حتى الآن ليس هناك اجراءات لرفع هذه التجاوزات لأن اجراء الوزارة كان يقضي بإيقاف العمل بالقرار "١٥٤" الخاص برفع التجاوزا، لكن تعميم الوزارة الاخير والقاضي بتفعيل العمل بالقرار المذكور كفيل بمعالجة التجاوزات اذا ما تم تنفيذه وينحصر دورنا في تقديم كشوفات بالتجاوزات في حين تتولى الادارة واجهزتها التنفيذية مهمة التطبيق على ارض الواقع.

اكبر المشاكل

❖قلنا لمدير بلديات محافظة ديالى كثر اللغط حول اسلوب إدارة "علوة" الفواكه والخضر في بعقوبة وساحة بيع المواشي ايضاً إذ لم تحقق الادارة الذاتية المردود المادي المرجو منها فضلاً عن محاذيرها فلماذا الاصرار على عدم تأجيرها رغم مضي مدة طويلة على انتهاء عقد المستأجر؟

-اعد علوة الفواكه وساحة بيع المواشي من اكبر المشاكل التي تواجه بلدية بعقوبة والمديرية وأود هنا أن اوضح ان في "علوة" الفواكه والخضر عبارة عن اربعة مكاتب تفاوتت اوقات تأخيرها بسبب مشاكل قانونية مع المستأجرين اذ بقي احد هذه المكاتب تحت الادارة الذاتية بعد استحصال موافقات الوزارة لكي يتوافق توقيت تأجيره مع بقية المكاتب وجرت المزايدة يوم ٣ / ٤ / ٢٠٠٦ وأحيل هذا المرفق بعهدة أحد المستأجرين، وهو الامر الذي أنهى مشاكل الادارة الذاتية التي لا يمكن باي حال من الاحوال مقارنة مردوداتها مع قيمة تأجير هذه المنشآت لاسباب عديدة يقف في مقدمتها ضعف الموظف الحكومي بسبب الضعف العام في جهاز الدولة، فكيف نريد ان تساوي بين ما يجبيه الموظف الحكومي والمتعهدون الذين يملكون من الوسائل حالياً ما ليس لدى الموظف. اما الموقع الجديد لساحة بيع المواشي ومساحته ستة دونمات فقد رست مزايدته على احد المواطنين وقام بتسديد الاجور بقسطها الاول لكنه لم يقم بإنشاء الساحة حتى الآن، وإن موضوع إنشاء الساحة يعد جزءاً من العقد المبرم معه إذ ينص العقد على منحه مدة شهرين خارج مدة العقد الأصلية والبالغة سنة وفي مقابل ذلك يقوم بإنشاء الساحة وتسييجها وتزويدها ببعض المرافق المتفق عليها بما كلفته "١١٠" مليون دينار، لكن هذا المستأجر لم ينفذ إلتزاماته وأقام دعوى قضائية ضد البلدية وقد ردت دعواه قضائياً ولدينا وسائلنا القانونية باستحصال المبلغ وجميع حقوق البلدية.

تخصيصات غير كافية

نلاحظ ان اجراءات تنظيف المدينة دون المستوى المطلوب؟

في ضوء تخصيصات الوزارة لاغراض التنظيف لا يمكن ادامة نظافة المدينة مطلقاً ولذلك تعمد إلى الحصول على منح من المنظمات والدول المانحة وهذا يأتي عن طريق المجالس البلدية في الاقضية والنواحي وفي مدينة بعقوبة ينتهي عقد التنظيف مع بداية شهر مايس اذ تم تخصيص "٦٨٦" الف دولار وأحيل المشروع بعهدة أحد المقاولين عن طريق قائممقامية بعقوبة ومجلسها البلدي وان دور البلدية ينحصر في الاشراف والمتابعة وتأييد اشتغال الآليات والعمال.

لقد وفر هذا المشروع ما بين "٨٠٠ - ٨٥٠" فرصة عمل، اما بخصوص المدة القادمة فقد قدمنا كشوفاتنا لمجلس الاعمار ونأمل تخصيص المبالغ اللازمة. ❖بعقوبة وبقية توابعها من المدن تعاني الكثير من جانب الخدمات البلدية ولكن هذه المعاناة نتضاءل اذا ما نظرنا إلى معاناتها في الجانب الامني الذي بات يقض مضاجع الناس ليل نهار.. فهل هناك من نور في نفق الحياة اليومية المظلمة للمواطن في ديالى؟!